الفصل الرابع

نقل الضمير

ذكرنا سابقا أن الدكتور إبراهيم أنيس والدكتور تمام حسان عدا الضمير قسما مستقلا من أقسام الكلمة، وأدرجا تحته ضمائر الأشخاص، وأسماء الإشارة، وأسماء الموصول، وقد عرف القدماء (المضمر)، أو (الضمير) بأنه اسم لما دل على متكلم أو مخاطب أو غائب: كأنا وأنت وهو، وتسميته (مضمرا) أجرى على قياس التصريف؛ لأنه من أضمرته، أي: أخفيته، فهو مضمر، وأما (الضمير) فعلى حد قولهم: عقدت العسل فهو عقيد، أي مُعْقَد، والكوفيون يسمونه (كناية) و(مكنيا)؛ لأنه ليس بالاسم الصريح، والكناية ما يقابل الصريح[1] .

وقد فصل الدكتور تمام حسان القول في تعريفه موسعا مفهومه؛ حتى يشمل الإشارات والموصولات، فذكر أن «المعنى الصرفي العام الذي يعبر عنه الضمير هو عموم الحاضر أو الغائب، دون دلالة على خصوص الغائب أو الحاضر، وأن الحضور قد يكون حضور تكلم كأنا ونحن، وقد يكون حضور خطاب كأنت وفروعها، أو حضور إشارة كهذا وفروعها، وأن الغيبة قد تكون شخصية كما في هو وفروعه، وقد تكون موصولية كما في الذي وفروعه »[2] .

---

(١) شرح اللمحة البدرية لابن هشام ١/ ١٢٣ .

(٢) اللغة العربية معناها ومبناها ص١٠٨ .

وبذلك يكون الدكتور تمام حسان قد أدرك العلاقة بين الضمير واسم الإشارة، واسم الموصول، وهي أن هذه الطوائف الثلاث من قبيل المبهمات التي لا تعين مسماها إلا بقرينة، وهي قرينة التكلم، أو الخطاب، أو الغيبة في الضمير، وقرينة الإشارة في اسم الإشارة، وقرينة العائد والصلة في اسم الموصول، ومما يؤيد ذلك أن سيبويه أطلق على أسماء الإشارة والضمائر أسماء مبهمة[1] ، قال سيبويه: « والأسماء المبهمة: هذا، وهذان، وهذه، وهاتان، وهؤلاء، وذلك، وذانك، وتلك، وتانك، وتيك، وأولئك، وهو، وهي، وهما، وهم، وهن، وما أشبه هذه الأسماء »[2] .

وللضمير دور أساسي في بناء الجملة العربية، حيث يربط أجزاء الكلام بعضه ببعض، فيربط جملة الخبر بالمبتدأ، أو بما أصله المبتدأ، ويربط جملة النعت بالمنعوت، وجملة الحال بصاحبها، وجملة الصلة بالموصول، والجمل المتعاطفة بما تعطف عليه، كما أن للضمير قيمة لغوية تتعلق بالمعنى، وهي رفع الالتباس، وتحقيق الإيجاز[3] .

وقد تناول الدارسون المحدثون الضمير واسم الإشارة، واسم الموصول في معرض حديثهم عن وسائل الترابط النصي، ولكنهم

---

(١) الكتاب ٢/ ٧٧ ، ٧٨ .

(٢) الكتاب ٢/ ٧٧ ، ٧٨ .

(٣) من أسرار المخالفة بين الضمير ومرجعه في القرآن الكريم للمؤلف ص١٢ .

يعبرون عنها بمصطلح واحد وهو (الإحالة)[1] . وكان القدماء قد أفاضوا في الحديث عن الضمائر وأسماء الإشارة، وأسماء الموصول تحت أنواع المعارف، وفصلوا القول في أقسامها، وكيفية استعمالها، ومراتب تعريفها، وفيما يلي نعرض لمظاهر نقل الضمير، واسم الإشارة، واسم الموصول من استعماله الأصلي إلى استعمالات أخرى .

١- نقل الضمير إلى الحرفية:

عرفنا أن الأصل في استعمال الضمير الربط بين عناصر الجملة، ولذلك ربط النحاة بين الضمير ومرجعه المتقدم عليه، وخاصة إذا كان الضمير للغيبة، فهو الذي يحتاج إلى ما يفسره، وهذا المفسِّر هو الذي يسمونه (مرجع الضمير)، أما إذا كان الضمير للمتكلم أو المخاطب- فإن مفسره خارج عن النص، وهو المتكلم أو المشاهَد .

وقد ينقل الضمير من اسميته إلى الحرفية فلا يشغل وظيفة الأسماء، وقد تناول النحاة هذه الظاهرة تحت ما يسمى بـــ (خلع الأدلة)، بأن تخلع عن الضمير اسميته، فيعامل معاملة الحروف، وغالبا ما يكون الضمير المنقول إلى الحرفية من لواحق الكلمة، وأنواع الكلم التي يتصل بها الضمير المنقول إلى الحرفية تتمثل في بعض أسماء الأفعال، وأسماء الإشارة، وضمائر الرفع، والنصب المنفصلة، وبعض الأفعال، فقد عد سيبويه الكاف المتصلة بأسماء الأفعال حرفا

---

(١) راجع نحو النص للدكتور/ أحمد عفيفي ص١٠٥ ، ١١٨ .

نحو: (رويدك، هاءك، هأك، حيَّهلَكَ، النجاءك)، يقول: « ولو كانت اسما لكان (النجاءك) محالا، لأنه لا يضاف الاسم الذي فيه الألف واللام، ومما يدلك على أنه ليس باسم قول العرب: (أرأيتَك فلانا ما حاله) »[1]، فهو يعد التاء ضميرا للمخاطب، وهو الفاعل، أما الكاف فهى حرف خطاب وليست ضميرا؛ إذ يمكن الاستغناء عنها .

كما أنه يرى أن الكاف وما يتفرع عنها عند التأنيث والتثنية والجمع- حرف لا ضمير، يقول: « وينبغي لمن زعم أنهن- يعني الكاف المتصلة بأسماء الأفعال في نحو (رويدك، النجاءك)- أسماء أن يزعم أن كاف (ذاك) اسم، فإذا قال ذلك لم يكن له بد من أن يزعم أنها مجرورة أو منصوبة، فإن كانت منصوبة انبغى له أن يقول: (ذاك نفسك زيدٌ)، وينبغي له أن يقول: إن تاء (أنت) اسم، وإنما تاء (أنت) بمنزلة الكاف »[2] .

فهو يستدل على حرفية الكاف في أسماء الأفعال- بوقوعها حرفا أيضا في أسماء الإشارة، نحو (ذلك)، و(تلك)، وبوقوع التاء حرفا كذلك في (أنت) . ومما عدوه حرفا الهاء والياء في (إياه)، و(إياي)، فأحدهما للغيبة، وهو الهاء، والآخر للحضور وهو الياء، وذلك أنهم يرون أن الكاف في (إياك) حرف للخطاب، فإذا دخلت عليه الهاء

---

(١) الكتاب ١/ ٢٤٤ ، ٢٤٥ .

(٢) السابق ١/ ٢٤٥ .

والياء في (إياه)، و(إياي)- فهما حرفان للغيبة والحضور، مخلوعة عنهما دلالة الاسمية في (رأيته، وغلامي، وصاحبي)[1] .

وقد عقد ابن جني مبحثا خاصا تناول فيه نقل الضمير إلى الحرفية، وغيره، وسماه (خلع الأدلة)[2]، فذكر أن الكاف في نحو (رأيتَك)، وكلمتَك)، سواء أكانت للمذكر أم للمؤنث تفيد شيئين: الاسمية والخطاب، ثم قد خلع عنها دلالة الاسم في قولهم: (ذلك، وأولئك، وهاك، وهاءك، وأبْصِرك زيدا، وأنت تريد: أبْصِرْ زيدا، وليسك أخاك في معنى: ليس أخاك)، وكذلك قولهم: (أرأيتَك زيدا ما صنع؟) وحكى أبو زيد: (بلاك والله، وكلَّاك والله)، أي: (بلى وكلًّا)، فالكاف في جميع ذلك حرف خطاب مخلوعة عنه دلالة الاسمية[3] .

كذلك التاء في نحو (قمتَ، وقعدتَ)، فذكر أنها نظير الكاف في نحو (رأيتُك) من حيث إفادتها الاسمية والخطاب، ثم تخلع عنها الاسمية، و تخلص للخطاب ألبتة في (أنتَ، وأنتِ)، فالاسم (أن) وحده، والتاء من بعد للخطاب[4] .

ومما خلعت عنه الاسمية من الضمائر- الواو في نحو: (أكلوني البراغيثُ)، و(قاموا أخوتُك)، والألف في نحو: (قاما أخواك)[5]، كلها

---

(١) الخصائص لابن جني ٢/ ١٢٥ .

(٢) الخصائص لابن جني ٢/ ١١٩ – ١٣٣ .

(٣) الخصائص ٢/ ١٢٢ ، ١٢٣ .

(٤) السابق ٢/ ١٢٦ .

(٥) الأشباه والنظائر ١/ ٤٤٠ ، ٤٤١ .

مخلوعة من معنى الاسمية مقتصر فيها على دلالة الجمع والتثنية والتأنيث[1] .

وقد حكموا بحرفية اللواحق في أسماء الأفعال، وأسماء الإشارة، وضمائر الرفع والنصب المنفصلة؛ لأن القول باسميتها يؤدي إلى جعلها في محل جر بالإضافة، وليس كذلك، لأن أسماء الأفعال، وأسماء الإشارة، وضمائر الرفع والنصب المنفصلة- لم تستعمل في اللغة مضافة إلى الضمير؛ لأنها مبنيات، والمبنيات لا تضاف، فهذه اللواحق إذاً حروف تدل على نوع المخاطب بالصيغة فضلا عن دلالتها على البعد في أسماء الإشارة .

كذلك استدلوا على حرفية الكاف في قولهم: (أرأيتَك) بعدم اجتماع ضميرين للمخاطب في آن واحد، قال أبو على الفارسي: « والدليل على أنه لا يجتمع خطابان في كلام واحد- قولهم: (أرأيتَك زيدا ما فعل؟) ألا ترى أن كاف الخطاب لما لحقت الفعل خلع الخطاب من التاء؟ والدليل على خلع الخطاب من التاء لدخول الكاف وما يتعلق به من تثنية وجمع وتأنيث وتذكير- أن التاء في جميع الأحوال على صورة واحدة))[2] ، وقال موفق الدين عبد اللطيف البغدادي: «فإن قيل: قولهم (أرأيتَك) كيف جمعوا بين التاء والكاف وهما جميعا للخطاب، وهم لا يجمعون بين حرفين لمعنى واحد؟ قيل: إن التاء

---

(١) الأشباه والنظائر للسيوطي ١/ ٤٤٠ ، ٤٤١ .

(٢) الأشباه والنظائر للسيوطي ١/ ٦٨٠ ، ٦٨١ ، وراجع الحجة في علل القراءات السبع لأبي على الفارسي ٣/ ١٥٨ ، ١٥٩ .

ضمير مجرد من الخطاب، والكاف خطاب مجرد عن الضمير، فكل منها خلع منه معنى، وبقي عليه معنى »[1] .

وقد عقب الدكتور عبد الرحمن أيوب على عدِّ النحاة الكاف اللاحقة لأسماء الإشارة في نحو (ذلك، وتلك، وأولئك)، وما يتفرع عنها عند التأنيث والتثنية والجمع- حرف خطاب، فقال: « لم يعتبر النحاة هذه الكاف ضميرا مع انطباق تعريف الضمير عليها؛ لأن ذلك يستلزم أن تكون مضافا إليه وأن يكون اسم الإشارة مضافا، ولما كان اسم الإشارة مبنيا فإنه لا يصح أن يضاف عند النحاة، كما ذكر الأشموني، ونحن نعجب من عدم تطبيق تعريف نوع من الأنواع على أحد أفراده لمجرد تصحيح قاعدة ما، كما نعجب من اعتبار اسم الإشارة مبنيا مع أنه يثنى، والمبني لا يثنى عند النحاة، وفوق هذا فإن الصيغ المثناة لاسم الإشارة تكون بالألف في حالة الرفع وبالياء في حالة النصب والجر- أي: أنها تتغير بتغير التراكيب، ومن ثم ينبغي أن تكون معربة لا مبنية »[2] .

ونخلص مما سبق إلى أن الضمير فيما ذكرناه من صيغ قد نقل من اسميته إلى الحرفية، فلم يعد يشغل وظيفة الاسم، ولذلك يعربونه حرفا للتكلم أو الخطاب أو الغيبة، أو علامة تثنية أو جمع، وحينئذ لا يكون له محل من الإعراب، وليس لتعجب الدكتور عبد الرحمن أيوب من مسلك اللغة في انسلاخ الضمير عن اسميته إلى الحرفية- موضع،

---

(١) الأشباه والنظائر ١/ ٦٨١ .

(٢) دراسات نقدية في النحو العربي د/ عبد الرحمن أيوب ص٩٣ .

لأن ذلك مظهر من مظاهر التوسع في التعبير، وآية من آيات المرونة في الألفاظ، وفي القواعد التي طالما رماها كثير من المحدثين بالجمود وعدم المرونة .

وإذا انتقل الضمير المتصل من الاسمية إلى الحرفية فيما ذكرناه من أسماء الأفعال، وأسماء الإشارة، والضمائر المنفصلة، وبعض الأفعال- فإن الضمير المنفصل قد ينتقل برمته من الاسمية إلى الحرفية، وهذا متحقق في ضمائر الرفع المنفصلة التي تقع بين المبتدأ أو ما في معناه، والخبر، وتسمى هذه الضمائر (ضمائر الفصل)، والفصل هو وضع ضمائر الرفع المنفصلة بين المبتدأ والخبر بشرط أن يكون المبتدأ والخبر معرفتين، أو يكونا مقاربين للمعرفتين، والذي يقارب المعرفة (أفضل من) ونحوه، مما لا يقبل الألف واللام، ويسميه أهل البصرة (فصلا) وأهل الكوفة (عمادا) .

واختلف النحويون في هذه الضمائر، فأكثرهم على أنها حروف في معنى الضمائر تخلصت للحرفية، كما أنهم يخلصون الكاف التي في نحو (ضربك) للخطاب مع أسماء الإشارة في نحو ذلك، فتصير حرفا، وزعم الخليل- رحمه الله- أنها أسماء لا تنتقل عن الاسمية ولا موضع لها من الإعراب ، وقد صحح ابن عصفور كونها حروفا؛ لأن أسماءً لا موضع لها من الإعراب لم توجد في كلامهم[1] .

---

(١) شرح جمل الزجاجي ٢/ ١٦١ ، ١٦٢ ، وراجع مغنى اللبيب لابن هشام ٢/ ٤٩٦ ، ٤٩٧ .

وإذا خلعت من ضمير الفصل اسميته وصار حرفا لا محل له من الإعراب- فإن له قيما نحوية ودلالية، قال النسفي عند تفسير قوله تعالى:﴿ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴾[1]: « و(هم) ضمير فصل،وفائدته الدلالة على أن الوارد بعده خبر لا صفة، والتوكيد، وإيجاب أن فائدة المسند ثابتة للمسند إليه دون غيره »[2]، أي: يفيد رفع توهم الخبر تابعا، والتوكيد، والقصر أو الحصر .

٢- نقل الضمير إلى الشأن أو القصة:

وإذا كانت ضمائر الأشخاص تختلف مبانيها تكلما وغيبة، ثم إفرادا وجمعا، ثم تذكيرا وتأنيثا، ثم اتصالا وانفصالا، ومع كل ذلك وبالإضافة إليه تختلف بحسب المحل الإعرابي رفعا ونصبا وجرا، ولها إلى جانب هذه المعاني الوظيفية وظيفة كبرى، هى كناية الضمير عن الاسم الظاهر- فإنها قد تنقل عن هذه الدلالة الكبرى إلى ضمير الشأن أو القصة، فلا يكنى به عن الاسم الظاهر، وإنما يكنى به عن مضمون الجملة التي بعده، ولهذا يقال فيه إنه عائد على متأخر لفظا ورتبة، ومثال ضمير الشأن قوله تعالى : ﴿ إِنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴾[3]، ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ﴾[4]، ومثال ضمير القصة قوله

---

(١) البقرة: ٥ .

(٢) تفسير النسفي ١/ ١٥ ، وراجع البيان د/ تمام حسان ١/ ٥٩ ، ٦٠ .

(٣) الأنعام: ٢١ .

(٤) الإخلاص: ١ .

تعالى: ﴿ فَإِذَا هِيَ شَٰخِصَةٌ أَبْصَٰرُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ﴾[1]، ﴿ يَٰبُنَىَّ إِنَّهَآ إِن تَكُ مِثْقَالَ حَبَّةٍ ﴾[2] .

ولما كان هذا الضمير غير مفسَّر بمرجع قبله، بل تفسره الجملة بعده- سماه الكوفيون (ضمير المجهول) .

وتذكر كتب النحو أنه مخالف للقياس من خمسة أوجه:

أولها- عوده على ما بعده لزوما، إذ لا يجوز للجملة المفسرة له أن تتقدم هي ولا شئ منها عليه .

ثانيها- أن مفسِّره لا يكون إلا جملة، ولا يشاركه في هذا ضمير .

ثالثها- أنه لا يتبع بتابع، فلا يؤكد، ولا يعطف عليه، ولا يبدل منه .

رابعها- أنه لا يعمل فيه إلا الابتداء، أو أحد نواسخه .

خامسها- أنه ملازم للإفراد، فلا يثنى، ولا يجمع، وإن فسر بحديثين أو أحاديث[3] .

ولعل مخالفته للقياس التي تمثلت في هذه الأوجه الخمسة ترجع إلى نقله من أصل استعماله ووظيفته إلى التعبير به عن الشأن أو القصة، على نحو ما وضحنا .

---

(١) الأنبياء: ٩٧ .

(٢) لقمان: ١٦ .

(٣) راجع أمالي ابن الشجري ١/ ٩١ ، ٩٢ ، ومغني اللبيب ٢/ ٤٩١ ، ٤٩٢ ، والبيان في روائع القرآن ١/ ٥٩ ، ٦٠ .

٣- نقل الضمير إلى التنكير:

يذكر النحاة الضمير عند حديثهم عن المعارف- وهو أول هذه المعارف، ويعدونه أعرفها، ولكنه قد ينسلخ عن تعريفه إلى التنكير، فيستعمل في موضع النكرة، ومن ذلك استعماله مجرورا بـــ (رُبَّ)، وهى لا تجر إلا النكرات، في نحو قولهم: (رُبَّه رجلا عالما أدركت)، قال ابن الشجري: « وجاز أن يلاصق (ربَّ) المضمرُ وهى لا تليها المعارف؛ لأنه غير عائد على مذكور، فهو جار مجرى ظاهر منكور »[١]، وقال ابن عصفور: « وقد تدخل (ربَّ) أيضا على ضمير النكرة، نحو: (ربه رجلا)، وذلك أن ضمير النكرة من طريق المعنى نكرة؛ لأن الضمير هو الظاهر في المعنى، وإنما يكون ضمير النكرة محكوما له بحكم المعرفة من طريق نيابته مناب ما عُرِّف بالألف واللام إذا عاد على متقدم، ألا ترى أنك إذا قلت: (لقيت رجلا فضربته) أغنى ذلك عن أن تقول: (فضربت الرجل المتقدم الذكر)، فلما ناب مناب اسم فيه الألف واللام حكم له بحكم المعرفة لذلك، فلما كان الضمير في باب (رب) مفسرا بالنكرة بعده كان نكرة من كل وجه؛ لأنه إذ ذاك لا ينوب مناب اسم معرف بالألف واللام، فلذلك جاز أن تقول: (ربَّه رجلا، وربه رجلين، وربه رجالا)، ويكون الضمير مفردا على كل حال استغناءً بتثنية التمييز وجمعه عن ذلك، ولا يحفظ البصريون غير ذلك، وأجاز أهل الكوفة تثنيته وجمعه قياسا »[٢] .

---

(١) أمالي ابن الشجري ١/ ٩٢ .

(٢) شرح جمل الزجاجي ١/ ٥٢٣ ، ٥٢٤ ، وراجع مغني اللبيب ٢/ ٤٩١ .

٤- نقل الإشارة إلى الظرفية:

سبق أن أشرنا إلى أن المحدثين عدوا أسماء الإشارة نوعا من الضمائر، ومن أسماء الإشارة ما هو للمكان، ولغيره، واسم الإشارة الموضوع للمكان (هنا)، أو (هناك)، أو (هنالك)، وما في معناها، ولكنهم قد يتوسعون فيه فينقلونه إلى الظرفية الزمانية، قال ابن الشجري تعليقا على قول الشاعرة[١]:

بأنْـكَ ربيـعٌ وغَيْـثٌ مَريـعٌ وقدْماً هنـاك تكـون الثِّمـالا

« وهناك في هذا البيت ظرف زمان، وإنما وضع ليشار به إلى المكان واتسع فيه، ومثله في التنزيل: ﴿ هُنَالِكَ ٱلْوَلَـٰيَةُ لِلَّهِ ٱلْحَقِّ ﴾[٢]، و ﴿ هُنَالِكَ دَعَا زَكَرِيَّا رَبَّهُۥ ﴾[٣]، والثمال: الغياث »[٤].

٥- نقل الإشارة إلى الوصفية:

ونعني بذلك أن اسم الإشارة قد ينقل من جموده إلى معنى الوصفية، أي المشتق، وذلك إذا أدى وظيفته في الجملة بأن قام مقام المشتق في النعت به، فيقال: (مررت بزيد هذا)[٥]، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ لَقَدْ لَقِينَا مِن سَفَرِنَا هَـٰذَا نَصَبًا ﴾[٦].

---

(١) هي جنوب- ذي الكلب- شرح الشواهد للعيني ١/ ٢٩١ .
(٢) الكهف: ٤٤ .
(٣) آل عمران: ٣٨ .
(٤) أمالي ابن الشجري ٣/ ١٥٤ .
(٥) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٣/ ٦٢ .
(٦) الكهف: ٦٢ .

٦- نقل الموصول إلى الشرط والاستفهام:

وقد أشرنا من قبل أيضا إلى أن المحدثين عدوا أسماء الموصول من الضمائر، وضمائر الموصولات قسمان: مختص، ومشترك، ومن المشترك (مَنْ، وما)، وقد ينقل ضمير الموصول من الموصولية إلى الشرط والاستفهام، وقد عد الدكتور تمام حسان (ما) المتصلة ببعض الكلمات وبعض الظروف- موصولة في الأصل، ثم نقلت إلى الشرطية، كما في (أيّما)، و(إذ ما)، و(متى ما)، و(أينما)..إلخ، ومن استعمال (مَنْ) شرطية في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿ فَمَن يَعْمَلْ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا كُفْرَانَ لِسَعْيِهِۦ ﴾[١] .

ونلاحظ أن الدكتور تمام حسان قد عد (ما) المتصلة بـ (أي) وببعض الظروف شرطية منقولة عن الموصولية[٢]، ولعله ربط بين وصل هذه الكلمات بـ (ما)، ودلالتها على الشرطية، فاستنتج من ذلك أن الشرط جاء من قبل (ما)، قال الفراء: « إذا رأيت حروف الاستفهام قد وصلت بـ (ما)، مثل قولهم: (أينما، ومتى ما، وأيّما، وحيثما، وكيفما)- كانت جزاء ولم تكن استفهاما، فإذا لم توصل بـ (ما) كان الأغلب عليها الاستفهام، وجاز فيها الجزاء »[٣] .

---

(١) الأنبياء: ٩٤ .

(٢) راجع البيان في روائع القرآن للدكتور تمام حسان ١/ ٦٠ .

(٣) معاني القرآن ١/ ٨٥ .

غير أن ارتباط دلالتها على الشرط باتصال (ما) بها لا يدل على أن (ما) هي الموصولة في الأصل، لأن (ما) حرف زائد، وليست اسما، قال السمين الحلبي: ((في (حيثما) وجهان: أظهرهما أنها شرطية، وشرط كونها كذلك زيادة (ما) بعدها))[1] .

ويبدو أن هذه الظروف هي التي نقلت من الظرفية إلى الشرط، ولكن بشرط زيادة (ما)، وليست (ما) هي الموصولة في الأصل نقلت إلى الشرطية، وكان الأجدر بالدكتور تمام حسان أن يمثل لـ (ما) المنقولة من الموصولية إلى الشرطية بنحو قوله تعالى: ﴿ وَمَا تَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ ﴾[2] .

وأما في الاستفهام فقد تنقل (مَنْ) إليه، وأكثر ورودها في القرآن الكريم أن تكون مقرونة بـ (ذا) كما في قوله تعالى: ﴿ مَّن ذَا ٱلَّذِى يُقْرِضُ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَـٰعِفَهُۥ لَهُۥٓ أَضْعَافًا كَثِيرَةً ﴾[3]، وقد وردت مجردة من (ذا) في قوله تعالى: ﴿ وَمَن يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾[4]، وقد ذكر الدكتور تمام حسان أن تجردها من (ذا) ارتبط بالاستفهام الإنكاري[5]، وليس الاستفهام في هذه الآية للإنكار في

---

(١) الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ٢/ ١٦٢ .
(٢) البقرة: ١٩٧ .
(٣) البقرة: ٢٤٥ .
(٤) آل عمران: ١٣٥ .
(٥) البيان ١/ ٦١ .

الحقيقة، وإنما هو للنفي، قال القرطبي: «أي: ليس أحد يغفر المعصية، ولا يزيل عقوبتها إلا الله »[1] .

وأما (ما) المنقولة إلى الاستفهام فإنها تأتي مشبعة المد أحيانا، نحو قوله تعالى: ﴿ مَا سَلَكَكُمْ فِي سَقَرَ ﴾[2]، وقد يختزل مدها إذا سبقها حرف الجر، فيقال: بمَ، وعلامَ، وإلامَ، وحتَّامَ، وممَّ، وعَمَّ..وهكذا[3] .

ولما كانت الموصولات المختصة مثل: (الذي، والتي...إلخ) لا تنتقل إلى الشرط كما تنتقل الموصولات المشتركة ولكنها تشاركها في الموصولية- أعطيت عند الإخبار بها بعض ما تعطاه الموصولات التي انتقلت إلى الشرط، وذلك في مجال الربط، فإذا أخبرت عن الذي أو التي أو الألف واللام- فإن الخبر يقترن بالرابط في المواضع التي يلزم فيها الرابط جواب الشرط فيما إذا وضعت (مَنْ) أو (ما) موضع (الذي) ، أو (التي)، إذ إن الرابط يلزم الجواب إذا لم يصلح الجواب أن يكون شرطا، فكما تقول (من يأتِني فله درهم) تقول أيضا: (الذي يأتيني فله درهم)، فيقترن الخبر بالفاء لما بين (الذي)، و(مَن) من شركة في أصل الموصولية والإبهام[4] .

وتجدر الإشارة إلى أن نقل (مَنْ)، و(ما) من الموصولية إلى الشرط أو الاستفهام- يستلزم نقلهما من التعريف إلى التنكير، لأن أسماء الموصول من المعارف، حيث تتعرف بالصلة والعائد، فإذا

---

(١) تفسير القرطبي ٢/ ١٥٥٧ .
(٢) المدثر: ٤٢ .
(٣) البيان ١/ ٦١ .
(٤) السابق ١/ ٦١ .

انسلخت عن هذا الأصل، واستعملت من أدوات الشرط أو الاستفهام- صارت نكرة بعد أن كانت معرفة، ومن ثم يمكن عد هذا النوع من النقل نقلا وظيفيا ودلاليا .

٧- نقل الموصول إلى وظيفة الربط:

وإذا كان الموصول نوعا من الضمائر- فإنه يقوم مقامها في الربط بين أجزاء الجملة، فيستعمل في موضع الضمير، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ نَزَّلْنَا عَلَيْكَ كِتَٰبًا فِى قِرْطَاسٍ فَلَمَسُوهُ بِأَيْدِيهِمْ لَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ إِنْ هَٰذَآ إِلَّا سِحْرٌ مُّبِينٌ ﴾[١]، قال السمين الحلبي: « أوقع الظاهر موقع المضمر في قوله تعالى: ﴿ لَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓا۟ ﴾ شهادة عليهم بالكفر»[٢] ، فيكون التقدير: (لقالوا)[٣] .

---

(١) الأنعام: ٧ .
(٢) الدر المصون ٤/ ٥٤٤ .
(٣) راجع البيان ١/ ٦٢ .